طالبوا بمحاسبة المتسببين بأسرع وقت لضمان عدم تكرار الحادثة

نواب يشيدون بإجراءات النائب الأول في «وفيات الجيش»

أشاد نواب بالإجراءات التي اتخذتا النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع بشأن قضية مقتل الطالبين الضابطين ،ووفيات الجيش اثناء التدريب في السنوات السابقة.

طالب النائب محمد هايف وزير الدفاع بإحالة جميع المسؤولين في ما وصفها بـ «مجزرة كلية الضباط» للتحقيق ومنعهم من السفر وإيداعهم السجن إلى حين انتهاء التحقيقات.

وقال هايف، في مؤتمر صحفي عقدة بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن ما حصل في وزارة الدفاع بمعسكرات الجيش خلال دورة الطلبة الضباط «هي جريمة نكراء ومجزرة أدت إلى مقتل اثنين من الطلبة الضباط ووقوع أكثر من مصاب».

وأضاف «استمعت للأحداث من المصابين في المستشفيات ومن ذوي المتوفين - رحمهم الله - والأسلوب الهمجي الذي تعرض له الطلبة من الوقوف لساعات طويلة تحت الشمس والضرب بالبسطار على الرأس وبقية الجسد والضرب بالفايش، وحمل الأرصفة الثقيلة، وأخطر ما في الموضوع هو منعهم من الماء والإسعاف حيث إنهم طلبوا الماء والإسعافات ولكن لم يسمع لهم أحد لدرجة أن بعضهم مات قبل أن يخرج من المعسكر».

واعتبر أن ما حصل « جريمة أخطر من جريمة قتل المواطن الميموني - رحمة الله - التي حصلت في السابق عندما تعاون بعض الضباط بأحد المخافر وتسببوا في قتله، فهذه المجزرة حصلت أمام مرأى ومسمع عدد من الضباط والمدربين وإشرافهم على هذه المجزرة بحد ذاته جريمة».

وأكد هايف أن «المسؤولية تقع على مسؤوليهم كونها ليست الحادثة الأولى ولم يتخذ التدابير والاحتياطات الكافية بعد حالات الوفاة السابقة حتى لا تحصل مثل هذه الجريمة التي فقدنا فيها اثنين من الشباب وبعض المصابين الذين في المستشفى وحالة أحدهم خطرة».

وشدد على أنها «مهزلة تدار في المعسكرات يجب أن يحاسب عليها المسؤولون»، مطالبا اللجنة التي شكلت من جميع الوزارات وإن شاء الله إنهم محل ثقة بسرعة التحقيق في أقصى وقت وتحويل المخطئين للنيابة العامة بعد الانتهاء من التحقيق وليس إيقافهم عن العمل فقط».

وأوضح أن «مثل هذه الجريمة لا ندري كم تصل الأحكام فيها وربما تصل للإعدام، ويجب على وزير الدفاع إحالة المتسببين فيها للتحقيق وإيقافه عن العمل لأني أراه هو المسؤول الأول في وقوع هذه الجريمة بالإضافة إلى أنه تم في عهده جريمتين ولا بد أن يكون أول واحد يمثل أمام التحقيق والمحاكمة».

وقال « أثق في أن لدى الشيخ ناصر القدرة على إحالة المتسببين فيها للتحقيق ومحاسبتهم، ولا نقبل منة التأخر عن هذا القرار خاصة وأن هناك قرارات من وزارة المشؤون تمنع العمالة من العمل في الشمس، فكيف يتم إيقاف شباب تحت الشمس لدرجة وصلت إلى أن ادمغتهم نشفت واصابهم الجفاف في الكلى وتخثر في الدم نتيجة اشتداد الحرارة ».؟

وتابع: «هذه الجريمة النكراء لا يمكن أن تغض الطرف عنها أو التعاون والتسامح مع من اشرفوا وسمحوا وباركوا مثل هذه التدريبات الهمجية التي لا يمكن أن تقبل لا دينا ولا شرعًا ولا قانونا، وحتى أن الشريعة الإسلامية منعت إيذاء الحيوان ومنعه من الشراب وتعذيبه وتحميله فوق طاقته، فما بالكم مع بشر وفلذات أكبادنا».؟

وقال «إن هذا الجريمة هي من أخطر الوقائع التي حصلت في الكويت ولا يمكن التساهل معها».

وطالب ذوي المصابين والمقتولين بتقديم الشكاوى للجنة حقوق الإنسان والمخافر، وأن لا يستمعوا للتبريرات غير المقبولة ممن يديرون هذه المعسكرات.

وزاد «نعلم أن لجنة التحقيق التي شكلها رئيس الأركان لم تكن حيادية ونشكر وزير الدفاع الذي ألغاها وشكل لجنة من خارج الوزارة».

وقال «يجب القبض عليهم وسجنهم وإبقاؤهم قيد الإقامة ومنعهم من السفر حتى تنتهي التحقيقات، فمن غير المقبول أن يكونوا طلقاء بعد هذه الجريمة النكراء» مطالبًا اللجنة المشكلة حاليًا بإعادة النظر في الوفيات السابقة من الدفعات الماضية وفتح ملفاتها ومحاسبة المخطئين فيها خاصة وأنهم ادعوا سابقا أن الطلبة المتوفين فيهم عاهات وأمراض.

وتضرع هايف في ختام تصريح إلى الباري - عز وجل - بأن يصلح بلادنا ويصلح الأحوال، وأعرب عن أمله من الشيخ ناصر صباح الأحمد في أن يكون «محاربًا للفساد بوزارة الدفاع، وقاضيًا على الفساد الذي عشعش في تلك القيادات التي لا تزال كانها في ابراج عاجية لا تنظر لما يحدث في المعسكرات».

من جانبه عزى النائب سعدون العتيبي أسر الطلبة الضباط المتوفين هديب السوارج وفالح العازمي - سالا المولى عز وجل أن يتغمدهم بواسع رحمتهم ويسكنهم فسيح جناته ، وتمنى حماد الشفاء العاجل للطلبة الضباط المصابين المتواجدين في المستشفيات لتلقي العلاج وأن يعودوا لمواصلة مسيرتهم في خدمة الوطن.

وأثنى حماد على الموقف الإنساني للنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ / ناصر صباح الأحمد الصباح - وقطعه لرحلة علاجه بالخارج وعودته للبلاد بشكل عاجل للمشاركة في تشييع جثماني الضابطين السوارج والعازمي - وزيارة لأبنائه الطلبة الضباط المصابين في المستشفيات للاطمئنان على صحتهم ، وتوجيهاته لمجلس الدفاع العسكري باتخاذ اجراءات حاسمة وفورية تجاه تلك الواقعة والتعامل معها بكل شفافية وحيادية .

وأضاف حماد: اثناء زيارتي للطالب ضابط المصاب / حمد خلف المطيري في المستشفى للاطمئنان على صحته وبعد إفاقته مباشرة من الغيبوبة ذكر اسم الضابط المتسبب في تلك الكارثة وكشف حقيقة ما تعرض له هو وزملائه اثناء التدريب من إجهاد بدني شديد ليومين متتاليين تحت أشعة الشمس الحارقة في الميدان ومنعهم من الاكل والشرب رغم شدة حرارة الشمس وارتفاع درجة الحرارة واحتياجهم للمياه لتعويض نقص السوائل اثناء التدريب . بالإضافة لاستخدام القسوة والتعدي بالضرب والرفس والتعامل الغير ادمي اثناء التدريبات ، كما اكد الطالب بان ما قام به هذا الضابط هو ما تسبب في سقوطه مغمياً عليه نتيجة جفاف الكلى ودخوله في غيبوبة ونقله الى المستشفى على اثرها .

وطالب حماد بضرورة سرعة وقف هذا الضابط المتسبب في الواقعة وجميع المشاركين معه عن العمل لحين انتهاء التحقيقات وكشف المتسببين في تلك الواقعة .

واكد حماد بأن جميع الطلاب الذين تعرضوا لتلك الكارثة هم طلاب في السنة الثالثة وليسوا طلاب مستجدين في الكلية ، مما يؤكد لنا بانهم تعرضوا لضغوط قاسية وشديدة اثناء التدريب تسببت في وقوع تلك الكارثة .

بدوره أكد النائب أسامة الشاهين على أهمية الوظائف والخدمة العسكرية والأمنية، والتي أولتها الشريعة الإسلامية السمحاء مكانة كبيرة فجعلت من يقتل دفاعاً عن دارة أو ماله شهيداً، وكذلك أولى لها دستور الدولة المكانة اللائقة في أكثر من مادة ومنها المادة (47) والتي تنص على أن « الدفاع عن الوطن واجب مقدس، وأداء الخدمة العسكرية شرف للمواطنين ينظمه القانون».

وأوضح النائب أسامة الشاهين على أن حادثة وفاة الطالبين ضابطين - هديب السوارج وفالح العازمي (رحمهما الله) - من الدفعة (46) والإصابة البليغة للطالب ضابط - حمد المطيري - وعدد من زملائه، قد هزت المجتمع الكويتي بأسره، سائلين المولى العلي القدير أن يتغمد المتوفين بالرحمة وأن يُلهم أهلهم وذويهم الصبر والسلوان، ومتمنين الشفاء العاجل للمصابين.

وأشاد النائب أسامة الشاهين بقطع معالي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع - الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح - رحلته العلاجية لأداء واجب العزاء، بجانب اتخاذ قرارات إدارية حاسمة وشفافة تمثلت في (تشكيل لجنة) تحقيق مشتركة مع وزارتي الصحة والعدل، وإيقاف (11) مسئول عسكري إشرافي وميداني عن العمل.

وشدد النائب أسامة الشاهين على أهمية إعلان نتائج عملية للجنة التحقيق تضمن عدم تكرار مثل هذه التجاوزات مستقبلا، وكذلك فتح باب التحقيق وامتداده إلى الحالات السابقة المماثلة مثل الطالب ضابط - فيصل العبيد - (رحمه الله) ... وغيره، لتأخذ العدالة مجراها، مع اعتبار جميع الحالات ضمن شهداء الواجب حيث أزهقت أرواحهم الطاهرة وهم يستعدون لحماية ترابها الغالي.

زيارة الشيخ ناصر الصباح للمصابين

.. وزيارة رئيس الأركان أيضا

محمد هايف

هايف: أثق في أن لدى الشيخ ناصر القدرة على محاسبة المتسببين بالحادث ولا نقبل منة التأخر عن هذا القرار

سعدون حماد

حماد: لابد من وقف الضباط المتسببين في وفاة الطالبين وإصابة ثلاثة آخرين عن العمل لحين انتهاء التحقيقات

أسامة الشاهين

الشاهين: نثمن قطع النائب الأول رحلته العلاجية لأداء واجب العزاء واتخاذ قرارات إدارية حاسمة وشفافة

قراءة في الجلسة العادية المنعقدة في 29 مايو 2018

إقرار الميزانيات الحكومية أهم محطات التعاون بين السلطتين

وافق مجلس الأمة في جلسته العادية في 29 مايو 2018 على ميزانيات ٨ جهات حكومية و9 حسابات ختامية، كما وافق على عدد من الرسائل.

وافق المجلس على تكليف ديوان المحاسبة فحص سجلات مجلس الوزراء فيما يتعلق بالمنافع الاجتماعية والالتزام بالنظم المالية للصرف.

ووافق على استعجال اللجنة التشريعية الانتهاء من مناقشة الاقتراح بقانون في شأن تعديل قانون المناقصات العامة خلال أسبوعين.

وقرر تكليف اللجنة الصحية بدراسة قرار دمج برنامج إعادة الهيكلة بهيئة القوى العاملة لتعد تقريرها بهذا الشأن قبل بداية دور الانعقاد المقبل.

ووافق المجلس على سحب رسالة من عدد من النواب يطلبون فيها إحالة ما أثير من أحد أعضاء مجلس الأمة الحاليين مع شخصية أخرى بشأن تلقيها أو احتمال تلقيها مستقبلا مساعدات مالية من أطراف حكومية بكل ما فيه من بيانات ومعلومات متداولة كبلاغ يقدم إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد للتحقيق والتثبت واتخاذ الخطوات القانونية اللازمة.

واطلع مجلس الأمة على رسالتين من سمو أمير البلاد وسمو ولي العهد يشكران فيهما رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهما بحلول شهر رمضان المبارك.

وهنأ نواب خلال مناقشة بند الرسائل الواردة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح بمناسبة شهر رمضان المبارك.

وأكدوا ضرورة تحقيق دعوة صاحب السمو بالأمن والأمان وتعزيز الوحدة الوطنية والمحافظة على النسيج الاجتماعي الواحد.

وطالب نواب بإلغاء القرار المتسرع بدمج برنامج إعادة الهيكلة مع هيئة القوى العاملة وتكليف اللجنة الصحية بحث الموضوع.

ودعوا وزيرة الشؤون إلى التمهل في قرار دمج إعادة الهيكلة بالقوى العاملة أو التراجع عنه، مؤكدين ضرورة تهيئة العمل الإداري المريح لتشجيع الشباب.

وأكدوا ضرورة أن تتوقف القرارات المتعجلة في فصل أو دمج الهيئات وأن تكون القرارات مدروسة وممنهجة بشكل إداري سليم.

وأوضحوا أن اقتراح تعديل قانون المناقصات هام ويهدف إلى أن تتم كل المناقصات التي تفوق قيمتها ١٠ ملايين دينار عن طريق البورصة.

من جهته قال نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء انس الصالح إن قرار الدمج جاء بعد دراسات قامت بها الحكومة، مضيفا " من باب التعاون ستحيل للجنة الصحية هذه الدراسات وننتظر قرارها قبل اتخاذ الإجراءات التنفيذية ".

وأكد الصالح أن الحكومة لا تجزع من فحص مستنداتها من قبل ديوان المحاسبة، مشيرا إلى أن هيئة مكافحة الفساد انتهت الى عدم وجود مخالفات.

أقر المجلس في تصويت واحد 9 مشروعات بقوانين بشأن اعتماد الحساب الختامي للسنة المالية 2016/2017 و 8 مشروعات بقوانين بربط ميزانية 8 جهات للسنة المالية 2018/2019.

وجاءت نتيجة التصويت بموافقة 37 وعدم موافقة 6 من إجمالي الحضور 43، ووافق المجلس على التوصيات الواردة في تقارير للجنة الميزانيات والحساب الختامي وأحال المجلس عدد 17 قانوناً والتوصيات إلى الحكومة والجهات هي كالتالي:

-الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية حيث بلغت الإيرادات في الميزانية 186 مليون دينار والمصروفات 28 مليون دينار فيما بلغت الإيرادات في الحساب الختامي 253 مليون دينار والمصروفات 23 مليون دينار.

-الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية حيث بلغت الإيرادات في الميزانية 7 ملايين دينار والمصروفات 92 مليون دينار فيما بلغت الإيرادات في الحساب الختامي 6 ملايين دينار والمصروفات 92 مليون دينار.

-بلدية الكويت حيث بلغت الإيرادات في الميزانية 31 مليون دينار والمصروفات 230 مليون دينار فيما بلغت الإيرادات في الحساب الختامي 22 مليون دينار والمصروفات 204 ملايين دينار.

-الهيئة العامة لشؤون القصر حيث بلغت الإيرادات في الميزانية 120 الف دينار والمصروفات 21 مليون دينار فيما بلغت الإيرادات في الحساب الختامي 68 مليون دينار والمصروفات 16 مليون دينار.

-معهد الكويت للأبحاث العلمية حيث بلغت الإيرادات في الميزانية 7 ملايين دينار والمصروفات 81 مليون دينار فيما بلغت الإيرادات في الحساب الختامي 7 ملايين دينار والمصروفات 77 مليون دينار.

-جامعة الكويت حيث بلغت الإيرادات في الميزانية 10 ملايين دينار والمصروفات 572 مليون دينار فيما بلغت الإيرادات في الحساب الختامي 6.6 ملايين دينار والمصروفات 483 مليون دينار.

-هيئة أسواق المال حيث بلغت الإيرادات في الميزانية مليوني دينار والمصروفات 36 مليون دينار فيما بلغت الإيرادات في الحساب الختامي 10 ملايين دينار والمصروفات 28 مليون دينار.

-الهيئة العامة للقوى العاملة حيث بلغت الإيرادات في الميزانية 62 مليون دينار والمصروفات 557 مليون دينار فيما بلغت الإيرادات في الحساب الختامي 47 مليون دينار والمصروفات 43 مليون دينار.

وشدد نواب خلال مناقشة بند الميزانيات على ضرورة الترشيد في منح القروض لدول العالم والحد من طلبات تعزيز الميزانية لبعض الجهات الحكومية.

وطالب عدد من النواب الحكومة بتفادي الملاحظات المسجلة على عدد من الجهات وتحقيق الأهداف المرجوة من إنشائها.

جانب من جلسة 29 مايو الماضي

أكد أن الأمر يحتاج إلى ضبط وحزم

عسكر: بناء مدن عمالية جديدة للقضاء على مشكلة العزاب

أكد النائب عسكر العنزي أن قطع التيار الكهربائي او سواد من حلول لن تقضي على مشكلة العزاب في المناطق السكنية، معتبراً أن السيطرة على الأمر تحتاج إلى ضبط وحزم ربما لا يتوافران أو بالأحرى لا يمكن تطبيقهما بإتقان.

وقال عسكر في تصريح صحافي إن حل مشكلة العزاب يكمن في انشاء المدن العمالية الجديدة، خصوصا أن وزير الدولة للشؤون البلدية حسام الرومي رد الاقتراح الذي تقدم به.

واشار إلى أن الوزير اوضح أن البلدية على وشك البدء في إنشاء اول مدينة للعزاب جنوب الجهراء بعد توقيع عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وشدد عسكر على ضرورة إيجاد حل جذري للمشكلة، لافتا إلى أنها ليست وليدة اللحظة والحلول الترقيعية لن تجدي نفعا، مطالبا بضرورة الاسراع في انشاء المدن العمالية الست التي أعلن عنها الوزير.

واعتبر أنه الحل المنطقي الذي يجب التوجه إليه مباشرة، ببناء مدن عمالية مزودة بجميع الخدمات سواء كانت صحية أو ترفيهية او امنية او اجتماعية.

وأكد ان مشكلة العزاب في المناطق السكنية تفاقمت ولا احد ينكر أن هناك ممارسات سلبية يصعب السيطرة عليها.

ورأى عسكر أن من بين الممارسات السلبية الكثافة السكانية والمرورية العالية وانخفاض مستوى النظافة وانتشار مظاهر التخريب والتشويه للمرافق العامة وارتفاع معدلات الجريمة وخرق القانون وانتشار مخالفات البناء ومزاحمة العوائل وتحويل المناطق السكنية إلى مناطق غير محببة للعوائل.

عسكر العنزي

العنزي يطالب بتوفير سكن للعزاب